السعودية تطالب الشركات الأجنبية بنقل مقراتها للتمتع بالاستثمارات

دعم خطط التحول إلى مركز أعمال إقليمي وتوفير الوظائف

أعلنت السعودية أنها ستوقف التعاقدات مع الشركات الأجنبية في 2024 ما لم تكن لها مقار في السعودية في خطوة لتشجيع هذه الشركات على التواجد الدائم في المملكة لتوفير فرص عمل ودعم خطط الدولة في التحول إلى مركز أعمال إقليمي.

الرياض - قررت السعودية إيقاف التعاقد مع الشركات الأجنبية ما لم تنقل مقارها إلى المملكة حيث يقتصر نشاطها على القطاع الخاص في خطوة لحث الشركات على التواجد الدائم في البلد لتوفير فرص عمل ودعم إستراتيجية المملكة في التحول إلى مركز أعمال إقليمي.

محمد الجدعان

الشركات التي تريد العقود الحكومية عليها نقل مقارها

وقال وزير المالية السعودي محمد الجدعان في تصريحات صحافية إن "الشركات العالمية التي ترغب في المشاركة في الفرص الاستثمارية التي تمنحها الحكومة السعودية سيتحتم عليها أن تتخذ قرارا في ما يتعلق بإنشاء مقار إقليمية في المملكة اعتبارا من 2024 وإلا فلن تفوز بتعاقدات حكومية".

وتخطط المملكة، أكبر اقتصاد في المنطقة وأكبر مصدر للنفط في العالم، لوقف التعاقدات مع الشركات والمؤسسات التجارية التي تقع مقارها الإقليمية خارج السعودية في خطوة تهدف إلى تشجيع الشركات الأجنبية على أن يكون لها تواجد دائم في البلاد من شأنه أن يساعد في توفير فرص عمل للسعوديين.

لكن هذه الشركات سيكون لها حرية العمل مع القطاع الخاص في السعودية. وقال الجدعان في تصريحات لرويترز عبر الهاتف "إذا رفضت شركة نقل مقرها إلى السعودية فبالتأكيد ذلك حقها وسيظل لديها الحرية للعمل مع القطاع الخاص في السعودية، لكن في ما يتعلق بالعقود الحكومية سيتعين أن يكون مقرها الإقليمي في المملكة".

وقال إنه سيتم استثناء بعض القطاعات من القرار وستصدر لوائح تفصيلية قبل نهاية عام 2021.

وأضاف أن "السعودية لديها أكبر اقتصاد في المنطقة في حين أن نصيبها من المقار الإقليمية ضئيل، وهو أقل من 5 في المئة حاليا"، مشيرا إلى أن "القرار يهدف إلى مساعدة مسعى الحكومة لتوفير فرص عمل للشباب السعودي واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر لتنويع اقتصاد المملكة المعتمد على النفط".

وتستخدم الشركات الأجنبية منذ سنوات دولة الإمارات العربية المتحدة كنقطة انطلاق لعملياتها الإقليمية بما في ذلك السعودية.

وقال الجدعان إن بيئة العمل الحالية بها متسع للتحسين وإن الحكومة ستكمل الإصلاحات القضائية والتنظيمية وتحسن نوعية الحياة حتى تشعر الشركات والأفراد بالراحة في الانتقال إلى الرياض.

في الوقت نفسه شدد على أن دبي كمركز أعمال إقليمي رئيسي لها ميزتها التنافسية الخاصة. وقال إن السعودية ستواصل العمل من أجل أن يكمّل كل جانب الآخر والوصول إلى منافسة صحية.

وجذبت سياسات الانفتاح التي يتبناها ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان خلال السنوات القليلة الماضية الكثير من الشركات ورواد الأعمال للعمل في أكبر اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وفي خطوة تعكس هذا التمشي أبرمت مؤخرا 24 شركة عالمية عملاقة تعمل في مجالات مختلفة في مقدمتها بيبسيكو وشلمبرجيه وديلويت وبي. دبليو.سي وتيم هورتينز وبيكتيل وبوش اتفاقيات مع الهيئة الملكية لمدينة الرياض تهدف إلى إنشاء مكاتب إقليمية رئيسة لها في العاصمة السعودية.

وقالت الهيئة إنه من المتوقع أن يُسهم جذب المقرات الإقليمية للشركات العالمية في الاقتصاد بما يتراوح بين 61 و70 مليار ريال (ما بين 16.2 و18.65 مليار دولار) بحلول 2030 من خلال الرواتب والمصروفات التشغيلية والرأسمالية لتلك الشركات ما ينتج عنه نمو في المحتوى المحلي عبر العديد من القطاعات المهمة.

وتأتي جهود جذب المقرات الإقليمية للشركات العالمية كعنصر من عناصر إستراتيجية مدينة الرياض التي تهدف إلى مضاعفة حجم الاقتصاد وتحقيق قفزات كبرى في توليد الوظائف وتحسين جودة الحياة وجذب وتوسعة الاستثمارات لتكون الرياض ضمن أكبر عشرة اقتصادات للمدن في العالم بحلول 2030.

ويهدف برنامج جذب المقرات إلى زيادة نسبة المحتوى المحلي والحد من أي تسرب اقتصادي وتنمية قطاعات جديدة، بالإضافة إلى إيجاد عشرات الآلاف من الوظائف النوعية الجديدة لأفضل الكفاءات.

وتجدر الإشارة إلى أن إيجاد بيئة استثمارية حاضنة للشركات العالمية ترافقه العديد من البرامج التكميلية المصاحبة، مثل جذب مدارس عالمية جديدة وزيادة الطلب الذي من شأنه أن يرتقي بمستوى الخدمات في المدينة.

القابضة أبوظبي تبدأ أولى خطوات الاستحواذ على لويس دريفوس

دبي - بدأت أبوظبي القابضة إجراءات الحصول على قرض عبر مجموعة من البنوك لدعم استحواذها على شركة لويس دريفوس لتجارة السلع في ظل مساعي القابضة لتوحيد الأصول الإستراتيجية.

وقالت ثلاثة مصادر مطلعة إن شركة القابضة المملوكة لحكومة أبوظبي اختارت مجموعة صغيرة من البنوك للحصول على قرض بنحو مليار دولار لدعم استحواذها على 45 في المئة في شركة لويس دريفوس لتجارة السلع.

وأعلنت القابضة في نوفمبر توقيعها اتفاقا للاستحواذ على حصة غير مباشرة بنسبة 45 في المئة في شركة لويس دريفوس، وهو ما سيكون أول استثمار خارجي في شركة تجارة السلع المملوكة لعائلة في تاريخها الممتد على مدى 169 عاما.

وقال مَصْدران إن مجموعة صغيرة من البنوك، منها الإمارات دبي الوطني وأبوظبي الأول وإنتيسا سان باولو وناتيكسيس، ستقدم على الأرجح تمويل هذا الاستحواذ المزمع.

وأضافا أن روتشيلد يقدم المشورة للقابضة في ما يتعلق بجمع الأموال، وهو ما من المقرر إتمامه في الأسابيع المقبلة.

ولم ترد القابضة وناتيكسيس على طلبات للتعقيب. وامتنع بنك الإمارات دبي الوطني وبنك أبوظبي الأول وإنتيسا وروتشيلد عن التعقيب.

> **1 مليار دولار قيمة القرض الذي تستهدف القابضة جمعه للاستحواذ على لويس دريفوس**

ويتزايد اعتماد أبوظبي على القابضة لتوحيد الأصول الإستراتيجية. وتمتلك الشركة موانئ أبوظبي ومطار أبوظبي ومشغل البورصة سوق أبوظبي للأوراق المالية. كما كونت محفظة من الشركات العاملة في الأغذية والزراعة، واستحوذت في الآونة الأخيرة على 22 في المئة من شركة الشحن أرامكس التي تتخذ من دبي مقرا.

وأحجمت لويس دريفوس عن التعقيب على تمويل القابضة للصفقة. وقالت إن الجدول الزمني لإغلاق الصفقة لم يتغير ولا يزال من المتوقع إتمامها بحلول منتصف العام الحالي.

ولم تكشف لويس دريفوس عن سعر الصفقة، لكنها قالت إن 800 مليون دولار على الأقل من عوائدها ستخصص لسداد قرض مليار دولار استخدمته الشركة لإنقاذ شركة السكر والإيثانول البرازيلية بيوسيف.

ووافقت لويس دريفوس –وهي واحدة من أكبر شركات تجارة السلع الزراعية في العالم– في صفقة منفصلة هذا الشهر على بيع بيوسيف إلى رايزين، وهي مشروع مشترك بين رويال داتش شل وكوسان.

كما أسست الشركة محفظة أنشطة غذائية وزراعية واستحوذت في الآونة الأخيرة على حصة 22 في المئة من أرامكس لخدمات النقل والطرود التي تتخذ من دبي مقرا.

وتقوم القابضة المدعومة من الحكومة بتنفيذ استحواذات على شركات في قطاعي السلع الأولية والزراعة. وتشمل محفظتها الشركة القابضة العامة (صناعات) التي تملك شركات تابعة تتاجر في مجال الأغذية الزراعية والأصول الصناعية.

ولويس دريفوس المملوكة بحصة أغلبية لمارغريتا لويس دريفوس من بين كبرى شركات تجارة السلع الأولية الزراعية في العالم التي تشمل آرتشر دانيلز ميدلاند وبونجي وكارجيل.

وفي سياق آخر اشترت القابضة في مايو العام الماضي حصة مسيطرة في الظاهرة القابضة، وهي شركة متعددة الجنسيات مقرها أبوظبي ومتخصصة في العلف الحيواني والسلع الأولية الغذائية الأساسية.

القابضة تقود طموحات اقتصادية واعدة

وداعا للتعاملات التقليدية

مصر تحفّز المشاريع الصغيرة للتعامل مع التجارة الإلكترونية

الإعفاء من رسوم التحصيل الإلكتروني عبر الإنترنت إلى نهاية يونيو

تمعن مصر في منح حوافز للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر لتسريع وتيرة النمو وتوفير فرص عمل لتشغيل الشباب لما تمتلكه هذه المشروعات من حلول سحرية قادرة على تنشيط مفاصل الاقتصاد بشكل مباشر في ظل الظروف الطارئة عالميا ومحليا بسبب تداعيات وباء كورونا.

محمد حماد
صحافي مصري

القاهرة - أعلنت الحكومة المصرية عن حزمة حوافز جديدة تستهدف تنشيط المشروعات الصغيرة على الاندماج في الاقتصاد الرسمي بما يضمن كفاءة حركتها.

وأطلقت قبل أيام مبادرة لإلغاء جميع الرسوم التي تتحملها شركات القطاع الخاص الصغيرة ومتناهية الصغر على خدمات التحصيل الإلكتروني عبر الإنترنت حتى نهاية يونيو المقبل.

وتستهدف تلك الخطوة تحفيز هذا القطاع على التوسع في أنظمة التجارة الإلكترونية والتسويق عن بُعد لمنتجاته وفتح آفاق ترويجية جديدة من خلال إعفاء تام، فضلا عن ضمان دخول حركة السيولة النقدية لهذا القطاع داخل الاقتصاد الرسمي.

ويسهم القطاع بنحو 80 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي ويغطي 90 في المئة من التكوين الرأسمالي للنشاط الاقتصادي ويسيطر على 13 في المئة من قيمة الإنتاج الصناعي.

وقال البنك المركزي المصري إن الحوافز الجديدة تأتي ضمن خطط المجلس القومي للمدفوعات الذي دشنته القاهرة قبل أربع سنوات لتشجيع التحول الرقمي للاقتصاد والتوسع في استخدام أنظمة الدفع الإلكترونية.

وأضاف أن مؤشراته رصدت زيادة كبيرة في عدد الشركات المفعلة لخدمات التحصيل الإلكتروني عبر المنصات الإلكترونية وتطبيقات الهاتف المحمول بمعدل تجاوز مئة في المئة خلال جائحة كورونا مقارنة بما قبلها.

ورصد مؤشر المدفوعات الإلكترونية للمشروعات متناهية الصغر الذي تصدره هيئة الرقابة المالية أن القطاع حقق منذ ديسمبر 2018 حتى نهاية سبتمبر 2020 تعاملات مالية عبر الوسائل الإلكترونية المختلفة بواقع 160 مليون دولار، 60 في المئة منها لصرف التمويل و40 في المئة لسداد الأقساط.

واستفاد من وسائل الدفع الإلكتروني خلال الفترة نحو 416 ألف مواطن منهم 250 ألف سيدة.

وبلغ حجم محفظة التمويل الممنوح للمشروعات متناهية الصغر من الجمعيات والمؤسسات الأهلية وشركات التمويل نحو 1.2 مليار دولار استفاد منها نحو 3.2 مليون مواطن.

وسيطرت الفتيات على نحو 63 في المئة من حجم التمويل بما يتجاوز مليوني فتاة، الأمر الذي يكشف عن قدرة القطاع على تشغيل السيدات بشكل يفوق قدرة الرجال في التعامل مع هذا النشاط.

وأصدرت مصر أول قانون لتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر عام 2014 بهدف المساهمة في نشر ثقافة العمل الحر وتشغيل الشباب والحد من معدلات الفقر عبر إتاحة أنظمة تمويلية بإجراءات ميسرة يستفيد منها الراغبون في إقامة مشروعات.

وأكد فؤاد ثابت رئيس جمعية مستثمري بورسعيد للصناعات الصغيرة أن البنك المركزي يسعى لتعزيز خطة الشمول المالي بمصر والتوسع في التعاملات الرقمية.

فؤاد ثابت

فرصة للمركزي لتعزيز الشمول المالي وتعميم التعاملات الرقمية

جمال شحاتة

المشروعات الصغيرة طوق نجاة لمواجهة مشكلات المجتمع

ويدرك المسؤولون ضخامة حجم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر الأمر الذي يمكّن من منح حوافز لهذا القطاع تشتبك مباشرة مع باقي القطاعات الاقتصادية ما يجعلها أقرب الطرق لإنعاش الاقتصاد.

وتحفز المبادرة الجديدة على رقمنة أكثر من 80 في المئة من الاقتصاد حال نجاحها، ما يحولها إلى مساند ومشارك قوي في العوائد السيادية للموازنة العامة.

وأضاف لـ"العرب" أن هذا القطاع في حاجة ماسة للمساندة دائما ويجب أن يكون تحت سمع وبصر الحكومة لرعايته وحل مشكلاته لضمان نموه وتوسيع دوائر أعماله حتى يفرز أجيالا جديدة من أصحاب الأعمال.

ويحتاج هذه القطاع إلى أسعار فائدة تفضيلية على الائتمان الممنوح له من البنوك بعيدا عن منطق الجباية، بجانب منحه حوافز تعزز قدرته على توطين مشروعاته داخل نطاق المناطق الصناعية بدلا من توطنه العشوائي داخل الكتل السكنية.

ورصد البنك المركزي نحو 1.7 مليار دولار لتمويل المشروعات متناهية الصغر بعد إصدار القانون الخاص بهذا القطاع لاستهداف ضم عشرة ملايين مستفيد من حزم التمويل الممنوحة لهذا القطاع.

وشارك في المبادرة ثمانية بنوك مصرية وأجنبية عاملة في مصر هي: الأهلي المصري، مصر، القاهرة، التجاري الدولي، قطر الوطني، فيصل الإسلامي، المصري الخليجي والمصرف المتحد إلى جانب عدد من الجمعيات الأهلية.

وإمعانا في الحوافز أعفى البنك المركزي البنوك المشاركة في المبادرة من نسبة الاحتياطي التي تسددها له شهريا وتبلغ عشرة في المئة، وتشجع هذه الخطوة البنوك على المشاركة في منح التمويل للمشروعات متناهية الصغر بفائدة خمسة في المئة مما يعزز من عوائد البنوك من هذا الإقراض بنسبة 15 في المئة.

ورغم فورة الحوافز الممنوحة لهذا القطاع لا توجد منصة موحدة تمكن شركاته من عرض منتجاتها وتسويقها بشكل منظم.

وأوضح جمال شحاتة عميد كلية التجارة بجامعة القاهرة أن المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر طوق النجاة الحقيقي لمواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

وأشار لـ"العرب" إلى أن مصر بحاجة لإعادة ترتيب هذا القطاع لاستيعاب طاقات الشباب وتأهيلهم وتحفيزهم على إنشاء مشروعات وفق نظم تمويلية ميسرة والاستفادة من ثقافتهم القادرة على التعامل مع مختلف أنواع التكنولوجيا.

ولفت إلى أن الشباب قادرون على فك رموز تحديات الرقمنة ويؤمنون بقدرة التحول الرقمي في سرعة إيجاد الحلول، وكسروا حاجز التعامل مع التكنولوجيا بوصفهم نشأوا على التعامل معها وأصبحوا مؤهلين لتطبيقها في أعمالهم.

وفي الوقت الذي أعلن فيه الاتحاد المصري لجمعيات المستثمرين عن إنشاء منصة لتسويق منتجات المشروعات التابعة له، يدرس جهاز المشروعات الصغيرة والمتوسطة المسؤول عن دعم وتمويل هذا القطاع تأسيس شركة لتسويق منتجات الشباب الخريجين وأصحاب المشروعات خلال الفترة المقبلة.

وطالب أيمن هدهود المستشار الاقتصادي لاتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية بأن تشمل مظلة الإعفاءات كافة المتحصلات الإلكترونية لهذه المشروعات بشكل دائم وليس لفترة محددة.

وذكر لـ"العرب" أن العوائد الاقتصادية من الإعفاء الدائم تفوق فترات الإعفاء المؤقت لأنها تضمن ضم هذا القطاع للاقتصاد الرسمي ومراقبته بشكل مستمر.

ويصل عدد الجهات المرخص لها بمنح التمويل متناهي الصغر نحو 755 مؤسسة وجمعية من خلال 1425 مقرا بمختلف محافظات مصر.

وإلى جانب امتلاك القطاع قدرة على حفز النشاط الاقتصادي تبدو احتمالات تعثره محدودة مقارنة بالمشروعات الكبرى ولا تتجاوز ثلاثة في المئة، ما يجعله ركيزة أساسية لتحقيق الشمول المالي وتعزيز نمو الاقتصاد.